

الائتاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب
المعهد العربي للمحاسبين القانونيين

المحتوى الإعلاني للتقارير المالية وأهميته في ترشيد قرارات المستخدمين

(دراسة تحليلية للتقارير المالية المنشورة لعينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)

اعداد

حيدر يوسف خلخال

بإشراف

الأستاذ المساعد

مجيد عبد الحسين هاتف

2008 ميلادية

بغداد

1429 هجرية

المقدمة

ادت التطورات الاقتصادية التي شهدها العالم في اعقاب الثورة الصناعية الى ظهور الشركات والمؤسسات الاقتصادية العملاقة Corporations ، التي بدورها ادت الى التأثير على شكل ومضمون التقارير المالية من ناحية ، وعلى قدرة هذه التقارير على تحقيق منفعة لمستخدميها وما تحويه من معلومات محاسبية تساعدهم في اتخاذ القرار الامثل من ناحية اخرى ، فالمستخدمون يهتمون بتحليل المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية السنوية بهدف اتخاذ القرارات ، فيما تهدف المحاسبة الى توفير المعلومات الملائمة عن النشاطات الاقتصادية التي تمارسها هذه الوحدات لهولاء المستخدمين من خلال عرض هذه المعلومات في تقارير مالية تلخص عمل هذه الوحدات الاقتصادية ، فالافصاح الكافي عن المعلومات المحاسبية في التقارير المالية المنشورة للشركات يمد مستخدمي هذه المعلومات بالموشرات التي تمكنهم من اجراء التنبؤات .

تأتي هذه الدراسة في إطار الدراسات التي تستهدف الى دراسة المحتوى الاعلامي للتقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية وما تحويه من معلومات مفيدة لاتخاذ القرار ، فضلاً عن التأكد من مدى التزام الشركات المساهمة بالقاعدة المحاسبية العراقية رقم (6) ودليل التدقيق رقم (2) باعتبارها دعائم المحتوى الاعلامي لهذه التقارير .

استند الباحث في دراسته النظرية إلى المراجع والمصادر العلمية المتوفرة العربية والاجنبية فضلاً عن بعض الدراسات التي ترتبط بموضوع البحث ، وقد انتهج الباحث الاسلوب العلمي في اعداد بحثه إذ استعرض ادبيات الدراسات المحاسبية من الكتب والبحوث والدراسات السابقة في مجال بحثه .

أولاً : مشكلة البحث

أدى التنوع والتوسع في الانشطة للشركات الى التأثير على شكل ومضمون التقارير المالية من ناحية وعلى منفعة مستخدمي المعلومات المحاسبية من ناحية اخرى .

وتعد التقارير المالية المعدة للشركات المساهمة مهمة جداً لمستخدمي البيانات المالية في اتخاذ القرارات ، فالمستثمرون الحاليون والمحتملون والمقرضون ومستخدمو المعلومات الآخرون يرون ان المعلومات الظاهرة في التقارير المالية ذات اهمية خاصة في قراراتهم ومن ثم إفتقاد هذه المعلومات لاحد الخصائص النوعية الواجب توفرها وهي خاصية الملائمة Relevance أي قدرة هذه المعلومة على المساعدة في إتخاذ القرار تجعل تلك المعلومات لاتفي بهذا الغرض للمستخدمين والموثوقية أي امانة المعلومات وأمكانية الاعتماد عليها ، وعليه يمكن تلخيص مشكلة البحث عبر التساؤلات التالية :-

1. هل إن المعلومات الظاهرة في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة يتم اعدادها وفقاً للقاعدة المحاسبية العراقية رقم (6) ؟
2. هل يلتزم مراقبو الحسابات عند إعداد تقاريرهم التي تتضمنها التقارير المالية المنشورة بدليل التدقيق العراقي رقم (2) ؟
3. ما هي الجوانب التي يجب تطويرها في التقارير المالية المنشورة بهدف زيادة المحتوى الاعلامي لهذه التقارير لكي تخدم فئة المستخدمين الخارجيين وبالاخص المستثمرين في السوق المالية ؟

ثانياً : أهمية البحث

ان الافصاح الكافي عن المعلومات المحاسبية في التقارير المالية المنشورة للشركات ، يمد مستخدمي هذه المعلومات بالمشورات التي تمكنهم من تقويم الاداء السابق وإجراء التنبؤات للشركة جميعاً ولكل نشاط من انشطتها فضلاً عن امكانية وضع تصورات مستقبلية بشأنها ، ولا شك في ان الافصاح غير الكافي والدمج واطهار التقارير المالية بصورة مجملة او مختصرة قد يسهل من إخفاء بعض أوجه القصور الموجودة في بعض أنشطة هذه الشركات والتي تعطي صورة غير واضحة في رأي المستخدم لهذه التقارير وفي قدرة الشركة ومكانتها في السوق او في نشاط واحد من انشطتها ،لذا فإن دراسة مدى قدرة التقارير المالية على خدمة متخذي القرارات عن طريق تضمينها المعلومات اللازمة لهم تأخذ اهمية خاصة في موضوع الافصاح المحاسبي الكافي لهؤلاء المستخدمين ، ومن هنا تظهر اهمية الدراسة الحالية وذلك ناتج من اهمية الافصاح والمحتوى الاعلامي للتقارير المالية في سوق الاوراق المالية لفئات المستخدمين لهذه التقارير وخاصة فئة المستثمرين التي تعدُّ الفئة الاكبر التي تستخدم التقارير المالية والمعلومات المحاسبية في قراراتها ذات العلاقة بالشركات .

ثالثاً : هدف البحث

يهدف البحث الى دراسة وتحليل المحتوى الاعلامي للتقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة العراقية المسجلة في سوق العراق للاوراق المالية وما تحويه هذه التقارير من معلومات مفيدة لاتخاذ القرار .

فضلاً عن التأكد من مدى التزام الشركات المساهمة بالقاعدة المحاسبية العراقية رقم (6) الخاصة بالافصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية ، ودليل التدقيق رقم (2) الخاص بتقرير مراقب الحسابات في البيانات المالية ، باعتبارها دعائم المحتوى الاعلامي لهذه التقارير ، ومحاولة تطوير التقارير المالية للشركات المساهمة لضمان محتوى اعلامي افضل يساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية وبالتحديد المستثمرين في اتخاذ القرار الاستثماري الامثل .

رابعاً : فرضيات البحث

يهدف البحث الى اختبار الفرضيات العدمية الآتية :-

1- الفرضية الخاصة بالقاعدة المحاسبية العراقية رقم (6) .

ان التقارير المالية المنشورة في السوق المالية بشكلها الحالي لاتلبي احتياجات المستخدمين وبالاخص فئة المستثمرين من المعلومات المحاسبية بمختلف انواعها ، إذ تعاني من ضعف في المحتوى المعلوماتي لهذه التقارير ناتج عن عدم التزام ادارات الشركات بالقاعدة المحاسبية رقم (6) .

2- الفرضية الخاصة بدليل التدقيق العراقي رقم (2) .

ان التقارير المالية المنشورة في السوق المالية بشكلها الحالي لاتلبي احتياجات المستخدمين وبالاخص فئة المستثمرين من المعلومات المحاسبية بمختلف انواعها ، إذ تعاني من ضعف في محتواها الاعلامي بسبب عدم التزام مراقبي الحسابات بدليل التدقيق رقم (2) عند اعداد تقاريرهم الرقابية .

أولاً : مفهوم التقارير المالية :-

يرتبط مفهوم التقارير المالية بمفهومين لا بد من تعريفهما كي نصل الى مفهوم التقارير المالية وهما المحاسبة والتدقيق او المراجعة فقد تم تعريف علم المحاسبة على انه " مجموعة النظريات والمبادئ التي تحكم تسجيل العمليات المختلفة التي يجريها المشروع وتبويبها ويكون لها تأثير على مركزه المالي في صورة نقدية , ثم عرض نتائج هذه العمليات في قوائم مالية تبين نتيجة اعمال المشروع من ربح او خسارة خلال مدة معينة او مركزه المالي في نهاية هذه المدة (عبد الله ، 17،2004) كما عرفت المحاسبة بانها "تسجيل وتصنيف وتلخيص الاحداث الاقتصادية بشكل منطقي بهدف امداد مستخدمي القرار بالمعلومات المالية" (ارينز ولوبك ، 23،2005) وتتمثل وظيفة المحاسبة في توفير اكبر قدر من المعلومات الملائمة لمتخذي القرار باختلافهم بالوقت والنوعية المطلوبة.

اما التدقيق او المراجعة فقد عرفته جمعية المحاسبة الامريكية (A:A:A) وهي عملية منظمة ومنهجية (Systematic) لجمع وتقييم الادلة والقرائن بشكل موضوعي التي تتعلق بنتائج الانشطة والاحداث الاقتصادية وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الاطراف المعنية بنتائج المراجعة (توماس وهنكلي 1989 ، 26) وعليه يتضح من هذا التعريف ان التقرير الذي يعده المدقق الذي يبدي فيه رايه بشكل واضح وصريح بالقوائم المالية يعد وسيلة الاتصال للمستخدمين .

ان المحاسبة تستخدم مجموعة من الطرق والمبادئ والمفاهيم بغرض ترجمة الاحداث الاقتصادية الى لغة يسهل فهمها وايصالها الى اكبر عدد ممكن من الجهات والاطراف التي تستخدم او من المحتمل ان تستخدم المعلومات المحاسبية المتوفرة في القوائم المالية في اتخاذ قرار او بديل معين من بين مجموعة من البدائل المتاحة .

ان مخرجات النظام المحاسبي تكمن في مجموعة من القوائم المالية (الميزانية العامة , كشف الدخل , كشف التدفقات النقديةالخ)0

وهذه القوائم هي ما يعول عليه الكثير من مستخدمي البيانات المالية نظرا لما تحويه هذه القوائم من معلومات تساعد في معرفة المركز المالي لمشروع معين ، وعليه يمكن تعريف التقارير المالية بانها تلك القوائم المالية التي تصدرها وحدة اقتصادية معينة نهاية مدة زمنية محددة غالبا ما تكون سنة كاملة تهدف الى اصال معلومات مالية عن الوحدة الى المستخدمين , فهي وسيلة لابلاغ الاطراف الخارجية المستخدمين من المعلومات المالية فالقوائم المالية تحتوي على معلومات متنوعة

نشاطات الوحدة الاقتصادية التي صدرت عنها فضلاً عن إعطائها معلومات واضحة عما تمتلكه الوحدة وما عليها من التزامات .

ثانياً : أنواع مستخدمي القوائم المالية :-

لم يختلف الكتاب كثيرا الذين تطرقوا الى موضوع مستخدمي القوائم المالية فالبعض يرى أن الفئات المستفيدة من المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات هما فئتان الأولى منهما داخل المشروع وتأتي ادارة المشروع او الوحدة الاقتصادية على رأس هذه الفئة واداة الاتصال بين الفئة والنظام المحاسبي هي التقارير الداخلية بما تحويه من معلومات مالية في اغلب الاحيان وغير مالية في بعض الاحيان .

أما الفئة الثانية فهي خارج المشروع او الوحدة الاقتصادية ممثلة بالدائنين والمساهمين والمؤسسات الحكومية وغيرها من الاطراف ذات المصلحة بالمشروع واداة الاتصال المتاحة بين هذه الفئة والمشروع هي التقارير المالية الخارجية او ما يعرف بالقوائم المالية المنشورة التي يقتصر محتواها عادةً على البيانات المالية فقط (مطر واخرون , 1996، 115) فيما ذهب الشيرازي بمنحى اخر اكثر اتساعا فهو يرى ان التقارير المحاسبية يجب ان تنحونهجاً شمولياً Global بحيث تغطي احتياجات كافة الفئات في المجتمع والسبب في ذلك هو ان تغليب وجهة نظر فئة معينة في انتاج المعلومات مع وجهات نظر الفئات الاخرى سوف يعطي هذه الفئة ميزة نسبية الامر الذي يؤثر على عدالة توزيع المنافع فيما بين الفئات المكونة للمجتمع ، وعلى ذلك فان على المحاسب ان يراعي النفع العام Public Interest عند إعداد التقارير المالية (الشيرازي, 1990 ، 27) 0

ان مستخدمي التقارير المالية ممكن ان يكونوا من داخل الوحدة الاقتصادية او من خارجها , فادارة الوحدة الاقتصادية تحتاج الى المعلومات التي توفرها القوائم المالية في اتخاذ القرارات الادارية وهذا مايرتبط بمفهوم المحاسبة الادارية ويعتبر ميزة من مزايا المعلومات التي توفرها القوائم المالية فيمكن تعريف المحاسبة الادارية بانها مجموعة من الطرق والمفاهيم والادوات التي تستخدم في تحليل البيانات المقدمة في التقارير المالية لإعطاء مؤشرات معينة يمكن ان تعتمدها الادارة في اتخاذ قرار اوقرارات معينة من بين مجموعة من البدائل المتاحة 0

أما المستخدم الخارجي او المستخدمون الخارجيون فهم يختلفون باختلاف احتياجاتهم للمعلومات المتوفرة في التقارير المالية وهم مقارنةً بالمستخدم الداخلي مايسعى النظام المحاسبي إلى توفير اكبر قدر من المعلومات اليه واكثرها تنوعا وتفصيلاً وهو ما أوجد الكثير من المشاكل في عرض المعلومات في القوائم المالية وساهم بشكل كبير في تطوير هذه القوائم ودرجة الافصاح عن المعلومات

المتوفرة فيها فالحكومة والبنوك والدائنين والمقرضين والمستثمرين الحاليين والمحتملين 000 الخ ، هم انواع المستخدم الخارجي للتقارير المالية فلا يوجد حصر لمستخدمي المعلومات المحاسبية فالمعلومة المحاسبية التي توفرها التقارير المالية رغم انها تخص مدة زمنية معينة الا ان قابلية هذه المعلومة لتحقيق فائدة مستمرة وقد تكون مستقبلية 0

ثالثاً : طبيعة المعلومات التي توفرها القوائم المالية :-

ان المعلومات التي تظهرها القوائم المالية قد لا تكون دقيقة جداً ، فالمحاسب يعتمد في بعض الاحيان على الاحكام الشخصية والتقديرية التي تظهر لعنصر او عناصر معينة في القوائم المالية وهذا ما يؤكد المدقق في تقريره الذي يصدره والذي يوضح فيه رأيه بالقوائم المالية فهو يذكر عبارة "فحصنا" وليس دققنا فالفحص اقل دقة وطلاقة من التدقيق وهذا الامر يتوضح في دراسة البعد الفلسفي لتقرير المدقق .

ان هذا العنصر او العناصر التي تعتمد على الاحكام الشخصية والتقديرية قد لا تكون بالاهمية الكبيرة لمستخدم المعلومات المحاسبية فالمحاسبون يسعون الى ان يظهروا القوائم المالية وما تحويه من عناصر مهمة لمستخدميها باعلى دقة ممكنة لتحقيق المنفعة اللازمة للمستخدم ومن هنا تبنى المحاسبون مفهوم الاهمية النسبية (Principle of Materiality) وعليه فالمحاسب يحاول ان يعطي اكبر قدر من الاهتمام للعناصر التي تظهر في القوائم المالية والتي تؤثر بشكل جوهري في قرارات المستخدمين للقوائم المالية كما ان الاهمية النسبية لعنصر او عناصر معينة قد تختلف بين محاسب واخر تبعاً للبيئة الداخلية والخارجية فطبيعة عمل الوحدة الاقتصادية واسلوب الادارة فيها والانشطة او النشاط الذي تمارسه جميعها عناصر داخلية تؤثر في عرض المحاسب للمعلومة في القوائم المالية والبيئة الخارجية المتمثلة بما يحيط بالوحدة الاقتصادية من متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وانواع المستخدمين في هذه البيئة ومدى تأثيرهم على الوحدة جعل كل هذا اختلاف بين محاسب واخر في تحديد الاهمية النسبية لكل عنصر من عناصر القوائم المالية فضلاً عن عدم وجود معيار دقيق لتحديد الاهمية النسبية.

ان الاهمية النسبية الحقيقية للمعلومات المحاسبية تنبع من مدى ملائمتها لحاجات متخذي القرارات ، فالمعلومات التي لا تؤثر على القرارات التي ينوي المستخدم اتخاذها او التي لا تبرر أو تشرح القرارات المتخذة لاتعد ملائمة او ذات جدوى ، اضافة الى الاهمية النسبية للمعلومة هناك خاصيتا الملائمة والموثوقية (Relevance and Reliability) وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة بين مشروع واخر ذات الانشطة المتشابهة وفي نفس الفترة ، ان المعلومات المحاسبية ملائمة عندما تكون قادرة على التأثير على قرار المستخدم لها من خلال مساعدته على التنبؤ أو تمكنه من الحصول على

معلومات مستقبلية او حالية ، إضافة الى ان المعلومات لكي تكون مفيدة يجب ان تكون محايدة في تقييمها للعناصر المادية وغير المادية الظاهرة في القوائم المالية ، وقد عرف مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB,1980,2) بأن الحيادية في المحاسبة تعني خلو معلوماتها من التحيز المتعمد لتحقيق نتيجة محددة سلفاً ، وقد اعتبرت الجمعية الامريكية للمحاسبة (AAA,1986) ان التحرر من التحيز هو احد المعايير الاساسية في نظرية المحاسبة ، وأن وجود تحيز في عرض المعلومات المحاسبية وان كان يخدم مصالح فئة معينة من مستخدمي المعلومات المحاسبية ، قد يضر بمصالح بعض الفئات الاخرى من مستخدمي هذه التقارير ، كما يرى (Solomons,1978,107) ان المعلومات المحاسبية يجب ان تعرض الحقائق بدون النظر الى الاثار السلوكية التي قد تحدثها هذه الحقائق ، كذلك يجب ان تكون قابلة للتحقق ولا تخدم فئة من المستخدمين على حساب اخرى وهذا يجسد خاصية الموثوقية.

مفهوم المحتوى الإعلامي وعلاقته بالتقارير المالية .

يرى (Christensens & Demski ,2003, 5) ان المحتوى الاعلامي Information of Content وفقاً للنظرية المحاسبية هو ذلك المحتوى الذي ينظر للمقاييس المالية على انها غنية بالاحداث والمعلومات المفيدة ، فهي ليست مجرد قيمة محددة (Value) بل ابعد من ذلك ، وان هذا المحتوى ينشأ بمجرد أن تصل معلومات جديدة قبل اقرارها من مصدرها الاصلي . كما يرى مطر ان المحتوى الاعلامي للتقرير المالي هو قيمة ما يحويه من معلومات اقتصادية وذلك من وجهة نظر مستخدم هذا التقرير في اتخاذ قرارات اقتصادية ذات علاقة بالمشروع (مطر واخرون ،117،1996) .

ان التقارير المالية المنشورة هي من اهم وسائل التوصيل للمعلومات التي يحتاج اليها المستثمرون وغيرهم من مستخدمي المعلومات المحاسبية ، إذ ان التنوع في المعلومات التي يمكن ان تتضمنها التقارير المالية جعل لها اهمية كبيرة ، فالمستثمرون وهم احد مستخدمي التقارير المالية يفترضون ان هذه التقارير تتضمن معلومات تساعدهم في اتخاذ قرار معين إضافة الى ان هذه المعلومات في التقارير المنشورة تؤثر بشكل كبير على حركة الاسهم لشركة او شركات معينة إذ ان الاطراف الخارجية التي لديها قدر من المعرفة المحاسبية سوف تتمكن من دراسة القوائم المالية بطريقة متأنية تسمح لها بتفهم المركز المالي للوحدة الاقتصادية وإدراك مغزى التغيرات التي حدثت بعد اخر ميزانية عمومية (ميچس و ميچس ، 1988 ، 60) .

ان موضوع المحتوى الاعلامي للتقارير المالية يرتبط بعدة مفاهيم من أهمها (الافصاح ،القياس ،الاهمية النسبية والتكلفة الناجمة من اعداد وعرض المعلومات ،واختلاف احتياجات المستخدمين)

كما يرى (Baker & Haslem , 1973) ان الدور الفعال لمحتوى المعلومات لا يمكن تحقيقه الا من خلال هيكله البناء التحليلي لجميع المعلومات المتدفقة من قنواتها المتعددة ، وتهيئتها في اطر لها معنى وقيمة تلبي احتياجات عموم المستثمرين بشكل يتوافق واستيعابهم لتلك المعلومات (التميمي ، 2007 ، 186) .

وبما ان التقارير المالية تصدر لتعبر عن واقع الوحدة الاقتصادية التي تعيش ضمن بيئة اجتماعية تؤثر في اطرافها وتتأثر بها وهذه الاطراف تسعى الى الحصول على معلومات مفيدة عن الوحدة يمكن ان تستخدمها لاتخاذ قرار او قرارات معينة .

ولكي تحقق التقارير المالية هدفها وهو توفير اكبر قدر من المعلومات للمستخدمين فيجب عليها ان تحدد هولاء المستفيدين من هذه التقارير ونوع المعلومة المطلوبة لكل منهم ، ولكن من الناحية العملية من الصعب تحقيق ذلك فلا يمكن تلبية جميع احتياجات المستخدمين لعدة اسباب لعل من اهمها تنوع هولاء الافراد والفئات وما للمعلومة المحاسبية من ميزة الاستمرارية في الاستفادة منها اضافة الى زيادة التكلفة على الوحدة الاقتصادية لما تبذله من جهد في الافصاح واعداد التقارير المالية .

الافصاح والمحتوى الاعلامي

لم يختلف الكتاب والباحثون كثيرا في تحديد صفات او معايير الافصاح ومعايير او شروط المعلومات التي يجب الافصاح عنها ، فهناك من يضيف الاهمية النسبية الى الخصائص والمعايير الخاصة بالمعلومات التي يجب الافصاح عنها ويرجع هذا الاختلاف في مفهوم وحدود الافصاح الواجب توفره في البيانات المالية المنشورة اساساً من اختلاف مصالح الاطراف ذات العلاقة الذي ينعكس على الزاوية التي ينظر من خلالها كل طرف نحو المشكلة .

إن نظرة الطرف المسؤول عن اعداد البيانات المالية المنشورة مثلا وهو ادارة المنشأة حيال مشكلة الافصاح قد لا تلتقي بالضرورة مع نظرة من يدقق هذه البيانات ولا مع نظرة جهات الرقابة والاشراف على المهنة كدواوين المحاسبة والبنوك المركزية وهيئات البورصة والمجامع المهنية (مطر ، 1996 ، 369) .

ان التقارير المالية تحقق الهدف الذي اعدت من اجله ويكون للافصاح قيمة وفائدة اذا قدمت هذه التقارير الى المستخدمين بالوقت المناسب فالمعلومات الموجودة في عناصر هذه التقارير قد تفقد قيمتها واهميتها ، وقد جرى العرف المحاسبي على ان تصدر القوائم المالية في نهاية السنة المالية لكل شركة وتحدد هذه السنة حسب طبيعة عمل ونشاط الشركة اضافة الى ضرورة ان تعد هذه التقارير عن مدة محددة من كل سنة مالية حتى تحقق احد اهم فوائدها وهو المقارنة .

ان الحكم على درجة الافصاح والمحتوى الاعلامي للقوائم المالية قد لا يكون سهلاً من قبل المستخدمين فهم عادةً يعتمدون على التقارير المالية السابقة في تقييم التقارير المالية الحالية وبالتالي فان حكمهم على القوائم المالية في اعتمادها في اتخاذ القرار قد لا يكون صائباً ، وهنا ياتي دور مراقب الحسابات فواجب المدقق الرئيسي هو ابداء رأيه بالقوائم المالية ومدى تعبيرها عن السجلات وان هذه القوائم قد التزم معديها بالمعايير المحاسبية المتعارف عليها الخاصة بالعرض والافصاح وان اي خلل في احد الفقرات او العناصر المذكورة في القوائم المالية فان مراقب الحسابات سوف يعترض او يثبت رأيه بخصوص هذه الفقرة ليتسنى لمستخدم هذه التقارير ان ياخذ بعين الاعتبار هذه الملاحظة ، كذلك فان على مراقب الحسابات ان يحدد مدى استيفاء البيانات المالية لمتطلبات الافصاح اللازمة وفي حالة اكتشافه ان الافصاح غير كافٍ فانه يشير في تقريره عن طبيعة المعلومات غير المفصح عنها .

دور المؤسسات والمنظمات المحاسبية في دول العالم .

ان لموضوع الافصاح عن المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير المالية اهمية كبيرة ويتوضح ذلك في تعرض هذا الموضوع للعديد من الدراسات والبحوث بسبب تزايد الطلب على الافصاح من مستخدمي المعلومات المحاسبية او من الجهات الحكومية التي اصبحت تعتمد على هذه المعلومات في العديد من انشطتها ومؤسساتها المالية والاقتصادية المختلفة بل السياسية ايضاً ، واسلوب تعاملها مع الشركات والمؤسسات التجارية الخاصة .

لقد لجأت بعض الاسواق المالية الى اصدار قوانين تحدد الية عرض المعلومات وطريقة نشر القوائم المالية ، فالولايات المتحدة الامريكية اعطت اهمية كبيرة للقوائم المالية المنشورة محاولة تطوير هذه القوائم والمعلومات المنشورة فيها ، ففي عام 1984 أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) تقرير المفاهيم رقم (5) لسنة 1984 الذي حدد فيه المعلومات الواردة في القوائم المالية الاساسية وفقاً لمعايير القياس والافصاح المحاسبي ، (FASB.,1984,6) .

وتم إدراج الاسهم والسندات الخاصة بمعظم الشركات الكبيرة في اسواق منظمة تخصص لتداول الاوراق المالية مثل بورصة الاوراق المالية في نيويورك إذ تلتزم الشركات المدرجة في اسواق الاوراق المالية بأرسال تقارير مالية الى ملاكها ، فعندما تصدر احدى الشركات المساهمة اسهماً او سندات فهي تتعهد بإبلاغ المساهمين بحالتها المالية ومدى ربحية عملياتها ، ويتضمن هذا التعهد الافصاح العام عن القوائم المالية وذلك بنشرها على جمهور المواطنين ، ويوجد في الولايات المتحدة الامريكية هيئة حكومية تشرف على أسواق تداول الاوراق المالية SEC (ميجس و ميجس ، 1988 ، 451) .

اما في الاردن فقد أوجب قانون سوق عمان المالي على الشركات المساهمة الاردنية ضرورة توفير عدد كاف من تقاريرها السنوية لإدارة السوق لتقوم بتوزيعها على مكاتب الوساطة المالية المعتمدة لديها لاستخدامها في أبداء النصح والمشورة الاستثمارية لعملائها والاحتفاظ بنسخ منها في مكتبة الشركة للتعرف على نتائج اعمالها ومركزها المالي ومصادر أموالها وتدفقاتها النقدية وتطلعات مجلس الادارة وخطته المستقبلية لتحقيق أهداف الشركة (السعيدة، 1996، 2) .

وفي الكويت فقد حدد الدليل رقم (1) الصادر بالقرار الوزاري رقم (10) لسنة 1986 الصادر عن وزارة التجارة والصناعة بدولة الكويت بتاريخ 10/ 1/ 1987 البنود التي يجب الافصاح عنها في كل من بيان الارباح والخسائر والارباح المدورة والميزانية العامة (مطر، 1988، 55) .

اما في السعودية فتوجد دائرة حكومية تسمى مصلحة الشركات تابعة لوزارة التجارة وهي تقوم بالاشراف على اسواق تداول الاوراق المالية ومن اختصاصاتها التحقق من ان الشركات تفصح عن اعمالها بطريقة عادلة وهو الامر الذي يهيء الفرصة لقيام المستثمرين بأخذ قرارات سليمة (ميجس وميجس، 1988، 451) .

وفي العراق يجب الاشارة الى انه تم انشاء هيئة متخصصة بالاوراق المالية* للاشراف على سوق الاوراق المالية والشركات المدرجة فيه وحماية حقوق المستثمرين ، اطلق عليها هيئة الاوراق المالية العراقية (Iraq Securities Commission) التي تأسست بموجب القانون رقم (74) لسنة 2004 وهي هيئة حكومية مستقلة ذات شخصية قانونية تقوم بمتابعة عمليات التداول للتأكد من التزام المتعاملين بالسوق بما في ذلك ادارة السوق والشركات والمستثمرون وشركات الوساطة باللوائح الصادرة عن هذه الهيئة.

دور المعايير المحاسبية والتدقيقية في تعزيز المحتوى الاعلامي للقوائم المالية .

تأسست لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC وهي الجهة المسؤولة عن إصدار المعايير المحاسبية الدولية في 23 حزيران سنة 1973 وجاءت نتيجة لاتفاق هيئات محاسبية مهنية رائدة في كل من استراليا وفرنسا والمانيا واليابان والمكسيك وهولندا والمملكة المتحدة وايرلندا والولايات المتحدة الامريكية ، وقد تم ذلك خلال انعقاد المؤتمر العاشر للاتحاد الدولي للمحاسبين بمدينة سدني باستراليا إذ كانت هذه اللجنة بديلاً عن المجموعة الدولية للدراسات المحاسبية AIS ، حيث وضعت هذه اللجنة أهدافاً لها تمثلت بالاتي : (IASC ,UK ,1999,27)

1- اعداد ونشر معايير محاسبية تخدم الجمهور العام وتراعى عند عرض القوائم المالية والعمل على ترويج هذه المعايير عالمياً .

2- العمل على تطوير وتوافق الانظمة والمعايير والاجراءات المحاسبية المتعلقة بعرض القوائم المالية والمعايير المحاسبية .

كما وضعت هذه اللجنة (IASC) أكثر من 30 معياراً محاسبياً حددت فيها شروط الإفصاح للعناصر التي تطرقت لها هذه المعايير في القوائم المالية ، وقد خصص المعيار الأول لعرض القوائم المالية والذي تم تعديله في عام 1997 إذ أبطل هذا المعيار المعيار المحاسبي الأول الذي يتناول الإفصاح عنها في البيانات المالية والمعيار الدولي الثالث عشر الخاص بعرض الموجودات المتداولة وعرض المطلوبات المتداولة ، وأصبح هذا المعيار المعدل نافذ المفعول من تموز 1998 وبعد ذلك التأريخ . يقوم هذا المعيار بتحديث المتطلبات في المعايير التي حل محلها بما يتفق مع إطار لجنة معايير المحاسبة الدولية لاعداد وعرض البيانات المالية وهو مصمم لتحسين نوعية البيانات المالية المعروضة بأستخدام معايير المحاسبة الدولية والغرض منه بيان اساس عرض البيانات المالية للاغراض العامة لضمان امكانية مقارنتها مع البيانات المالية الخاصة بالمنشأة للفترات السابقة والبيانات المالية للمنشآت الاخرى .

دور مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقي

مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق هو مجلس تأسس بموجب كتاب ديوان الرئاسة ذي العدد (10542) في 1988/3/22 بناءً على المقترح المقدم من قبل ديوان الرقابة المالية ، إذ حددت المادة الأولى من النظام الداخلي للمجلس المنشور في جريدة الوقائع العراقية ذي العدد (3227) في 1988/11/17 تشكيلة المجلس والذي تم تعديله في عام 1995 برئاسة ديوان الرقابة المالية وعضوية كل من اعضاء مجلس الرقابة في الديوان ومدير عام من دائرة المحاسبة في وزارة المالية والهيئة العامة للضرائب وسوق بغداد (العراق حالياً) للاوراق المالية والتخطيط الاقتصادي وتسجيل الشركات والدائرة الاقتصادية في وزارة الصناعة وممثلين عن وزارة التعليم العالي ومدير عام دائرة الاحصاء والابحاث في البنك المركزي العراقي وممثل من نقابة المحاسبين والمدققين .

وقد حدد البند (2) من التعليمات رقم (1) مهام المجلس التي منها دراسة ووضع المعايير المحاسبية والرقابية وتطويرها واقرارها وابداء الرأي في مشروعات القوانين والانظمة المحاسبية والرقابية الواردة في مشروعات القوانين الاخرى وابداء المشورة الفنية في الامور المحاسبية والرقابية ، كما اشار البند (3) من هذه التعليمات الى ان تكون القواعد والمعايير التي يقرها المجلس ملزمة للجهات ذات العلاقة ما لم تتعارض مع القوانين والانظمة .

لقد أنجز مجلس المعايير المحاسبية والرقابية منذ اول تشكيل له عام 1988 ولحد الان العديد من القواعد المحاسبية والادلة الرقابية إذ بلغت (14) قاعدة محاسبية و(6) أدلة رقابية ، الجدول رقم (2) و (3) ، إذ حددت في جميع القواعد المحاسبية الصادرة محدداً الإفصاح في هذه العناصر وحددت

أيضاً في القاعدة المحاسبية رقم (6) التي جاءت بعنوان الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية ، إذ أقر المجلس هذا المعيار او القاعدة بتاريخ 1995 /11/9 وطبقت على البيانات المالية للسنة المنتهية في 1996/12/31 وما بعدها التي تهدف الى الوصول الى فهم افضل للبيانات المالية وتوفير معلومات ومؤشرات عن اداء المنشآت والشركات والوحدات الاقتصادية الاخرى واعطاء صورة حقيقية واضحة ومتوازنة عن نتائج نشاطها واطرافها المالية كما شملت هذه القاعدة على الاطار العام لما ينبغي الإفصاح عنه من معلومات في البيانات المالية .

وضعت القاعدة المحاسبية رقم (6) مبادئ واحكام اساسية لتنفيذها كضرورة توخي الوضوح وأزالة اي لبس او سوء فهم او غموض في البيانات المالية لدى مستخدميها والالتزام بتطبيق نفس السياسات المحاسبية من مدة مالية الى اخرى وان يتم الإفصاح في حالة تغيير هذه السياسة كذلك عرض البيانات المالية للسنة الحالية مع البيانات المالية للسنة السابقة أن البيانات المالية وفق هذه القاعدة تتمثل بالاتي :

أ- الميزانية العامة او كشف المركز المالي

ب- حساب الانتاج والمتاجرة والارباح والخسائر وكشف العمليات الجارية

ت- كشف توزيع صافي الدخل

ث- كشف التدفق النقدي او كشف مصادر واستخدامات الاموال

كما حددت هذه القاعدة قائمة بالامور الواجب الإفصاح عنها في كشوفات تحليلية ترفق مع القوائم المالية اعلاه تشمل اكثر من (14) عنصراً رئيسياً من عناصر البيانات المالية وتفصيل للمعلومات الواجب الإفصاح عنها لهذه العناصر ، كما الزمت هذه القاعدة بالإفصاح في تقرير الادارة السنوي عن كافة المعلومات المتعلقة بالمنشأة وواقع مواردها خلال المدة المعنية والعوامل المؤثرة في هذا الاداء والتوقعات المستقبلية مع كافة الايضاحات المتعلقة بالبيانات المالية ، كذلك الزمت هذه القاعدة مراقبي الحسابات بتسليط الضوء في تقريره عن البيانات المالية للمنشأة على بيانات او معلومات او ايضاحات وردت في البيانات المالية او الكشوفات الملحقة بها او تقرير الادارة يرى ان من الضروري جلب انتباه المستخدم اليها ، وعلى مراقب الحسابات في حالة عدم كفاية المعلومات التي تفصح عنها الادارة فيما يتعلق بالبيانات المالية او السياسات المحاسبية المتبعة في اعدادها ان يفصح في تقريره الذي يعده عن البيانات المالية للمنشأة .

كما حدد مجلس المعايير المحاسبية والرقابية بتاريخ 1999/7/19 دليل التدقيق الخاص بتقرير مراقب الحسابات حول البيانات المالية ، الذي يهدف الى ترسيخ ثقافة مستخدمي البيانات المالية بأهمية تقرير مراقب الحسابات بوصفه أداة محايدة لتقييم هذه البيانات إذ وضع هذا الدليل القواعد والارشادات حول شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات الخارجي الذي يصدر نتيجة لانجازه عملية التدقيق بقصد إعطاء رأي فني ومحايد بالبيانات المالية ، كما اوجب هذا الدليل على مراقب الحسابات بان يكون

تقريره سهل الفهم وخالياً من اللبس او الغموض ويتضمن فقط معلومات وثيقة الصلة بالموضوع ومؤيدة بأثباتات كافية وان يتسم تقرير مراقب الحسابات بالشمولية والدقة والموضوعية والوضوح والايجاز والتوقيت المناسب والمتابعة لتقريره السابق عند اعداده تقريره ، كما حدد الدليل انواع الرأي الذي يبديه المدقق في تقريره واسلوب تثبيت رايه فيه (ديوان الرقابة المالية ، 2005) .

لاشك في ان اعتماد المعايير المحاسبية والتدقيقية الدولية والمحلية في عرض البيانات والقوائم المالية للجمهور سوف يحقق هدف هذه البيانات ويحقق الفائدة التي يسعى مستخدمو المعلومات او البيانات المالية في الحصول عليها لاتخاذ قرار معين وان اعتماد هذه المعايير سوف يعطي مصداقية وثقة كافية بهذه البيانات ويؤدي الى الابتعاد عن الابتكار والمزاجية في عرض البيانات المالية من قبل معديها وتقطع الفرصة على الادارات التي تحاول التكنم عن فقرة او عنصر معين من عناصر البيانات المالية ، وان اعتماد هذه المعايير من قبل الشركات المشاركة في اسواق المال سوف يدفع المستثمرين بانواعهم وتعدد جنسياتهم في الاستثمار والمشاركة في هذه الاسواق بسبب توحيد المعايير المطبقة على البيانات المالية وبالتالي سهولة فهم البيانات من قبل المستثمرين وسهولة مقارنة هذه البيانات بين شركة واخرى حتى وان كانت جنسية هذه الشركات مختلفة ، فالمعايير هي نموذج او ارشادات عامة تؤدي الى توجيه وترشيد الممارسات العملية في المحاسبة والتدقيق . (القاضي ، 2003

جدول رقم (2)

القواعد المحاسبية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقي

رقم القاعدة	اسم القاعدة	ت
1	محاسبة عقود الانشاءات	1
2	تكاليف البحث والتطوير	2
3	رسملة نفقات الاقتراض	3
4	محاسبة آثار التغير بأسعار العملات الاجنبية	4
5	المحاسبة عن الخزين	5
6	الافصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية	6
7	كشف التدفق النقدي	7
8	المعلومات التي تعكس اثار التغير بالاسعار	8
9	الاحتمالات الطارئة والاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العامة	9
10	الافصاح عن البيانات المالية للمصارف والمنشات المالية المماثلة	10
11	المحاسبة عن النشاط الزراعي	11
12	الارباح والخسائر الرسمالية	12
13	المحاسبة عن ضريبة الدخل	13
14	محاسبة الاستثمارات	14

جدول رقم (3)

الادلة الرقابية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقي

رقم الدليل	اسم الدليل	ت
1	مسؤولية مراقب الحسابات عن الاحداث اللاحقة	1
2	تقرير مراقب الحسابات حول البيانات المالية	2
3	المعايير الاساسية للتدقيق	3
4	دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية	4
5	التوثيق	5
6	تخطيط عملية التدقيق والاشراف عليها	6

المحتوى الاعلامي في ظل النظام المحاسبي الموحد العراقي .

ان للنظام المحاسبي المتبع أهمية كبيرة في التأثير على شكل وعرض ودرجة الافصاح في القوائم المالية وفي العراق فإن النظام المحاسبي الموحد وضع نموذجاً عاماً لهذه القوائم وألزم المؤسسات الحكومية والخاصة بأعماده وقد حدد المؤسسات ذات الطابع الانتاجي الهادفة للربح واستثنى بعض المؤسسات الحكومية التي تعتبر موازنتها جزءاً من موازنة الدولة الاعتيادية ، والنظام المحاسبي الموحد " هو مجموعة العمليات والاجراءات التي يتم بموجبها تجميع المعلومات والبيانات المطلوبة للتخطيط والتنفيذ والرقابة ويتضمن ذلك مسك السجلات على وفق دليل الحسابات واجراءات العمل المحاسبية المتبعة في اعداد وتحليل المعلومات" . (ديوان الرقابة المالية، 1985، 11) .

ان القوائم المالية هي نتاج عمل النظام المحاسبي فهي تعكس خلاصة هذا العمل وبالتالي فهي وسيلة إيصال المعلومات للمستخدمين إذ يتضمن النظام المحاسبي الموحد مجموعة متكاملة من القوائم المالية (الميزانية العامة ، الانتاج والمتاجرة والارباح والخسائر والتوزيع ، كشف العمليات الجارية ، كشف اجمالي القيمة المضافة ، كشف توزيع اجمالي القيمة المضافة) والكشوفات التحليلية المرفقة وقد وضع النظام عدداً من الاسس في ترتيب عناصر هذه القوائم إذ رتب الموجودات في الميزانية العمومية حسب سرعة تحولها الى نقد وبين المطلوبات ومن ثم حقوق الملكية ، كما اعتمد النظام على مجموعة من الكشوفات التحليلية يسترشد بها وفقاً لاحتياجات الوحدة الاقتصادية، ان النظام المحاسبي الموحد وسيلة جيدة وحلقة وصل لا بأس بها بين متخذي القرار وبين الوحدة الاقتصادية المراد اتخاذ قرار بشأنها ، اضافة الى ان المحددات الموجودة في هذا النظام قد ألزمت الشركات والوحدات الاقتصادية المستخدمة له بدرجة معينة من الافصاح عن المعلومات في البيانات المالية .

ان نظام المحاسبة المالية بشكل عام يقوم بأداء وظيفتين اساسيتين هما القياس والتوصيل ، فيقيس نظام المحاسبة المالية نتيجة الاعمال والمركز المالي والتدفقات النقدية للوحدة الاقتصادية المعينة في مدة معينة ثم يقوم بتوصيل نتائج القياس الى المستفيدين او مستخدمي مخرجات النظام المحاسبي ويمكن تلخيص وظيفتي نظام المحاسبة المالية بالاتي : (حسين، 2006، 10)

- 1- قياس Measuring لنتيجة اعمال الوحدة الاقتصادية من ربح وخسارة عن مدة معينة ومركزها المالي والتدفقات النقدية لها .
- 2- توصيل Communicating لنتيجة الاعمال من ربح وخسارة باعداد قائمة الدخل عن المدة اضافة الى المركز المالي باعداد الميزانية العمومية والتدفقات النقدية باعداد قائمة التدفقات النقدية عن مدة معينة .

الاستنتاجات

الاتي أهم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها في ضوء ما تقدم في هذه الدراسة وأهمية المحتوى الاعلامي للتقارير المالية في ترشيد قرارات المستخدمين ، وإعتماداً على نتائج تحليل تقارير الشركات عينة الدراسة ، والتي قسمت كما يلي :

أولاً : إستنتاجات تتعلق بالقاعدة المحاسبية رقم (6) .

1. ضعف في وضوح البيانات المالية التي تحتويها التقارير المالية للشركات المساهمة المسجلة في سوق العراق للاوراق المالية ويكتنفها بعض الغموض مما يؤدي الى عدم وضوح المحتوى الاعلامي لهذه التقارير .

2. ان المحتوى الاعلامي المعروف في التقارير المالية قد شمل جميع الامور المادية وذلك ناتج من إنزام الشركات بعرض هذه الامور بشكل جيد .

3. ان الشركات المدرجة في السوق قد التزمت بعرض بياناتها المالية بفرض ان الشركة مستمرة ، مع الاستمرار بنفس السياسات المحاسبية من فترة مالية الى اخرى وهذا ما يتوافق مع مبدأ الثبات والاستمرارية .

4. هناك ضعف واضح وكبير في تبني سياسة الحيطة والحذر (التحفظ) من قبل الشركات المدرجة في السوق المالية يقابله إنزام جيد جداً في عرض البيانات المقارنة للفترة السابقة في التقارير المالية .

5. قيام أغلب الشركات المدرجة في السوق المالية بعرض سياساتها وطرقها المحاسبية المستخدمة بشكل واضح في تقاريرها المالية .

6. شمول التقارير المالية للشركات لأغلب القوائم المالية الرئيسية مع قصور واضح وكبير في تعزيز هذه القوائم بكشوفات تحليلية تساعد في زيادة المحتوى الاعلامي لهذه التقارير .

7. عدم وضوح الاحداث للفترة الواقعة بين تاريخ الميزانية العامة وتاريخ عرضها على الهيئة العامة لغرض المصادقة عليها لأغلب الشركات المدرجة في السوق بسبب عدم افصاحها عن وجود او عدم وجود احداث مهمة ضمن تقاريرها المالية ضمن هذه الفترة .

8. ضعف المحتوى الاعلامي للتقارير المالية فيما يخص الافصاح عن الدعاوى القانونية والكشف عن المعاملات والمصالح مع الجهات المقربة من الشركة .

9. تضمين التقارير المالية للشركات المدرجة في السوق المالية للمعلومات الاساسية عن الشركة وبصورة جيدة في تقرير الادارة ، وكذلك بالمؤشرات العامة عن الشركة مع وجود قصور في عرض المؤشرات القطاعية لهذه الشركات في تقاريرها المالية.

10. التزام الشركات المدرجة في السوق المالية بشكل لا بأس به في الحد الأدنى للاطار العام لتقرير الادارة ولأغلب المعلومات المفصّل عنها في هذه التقارير .
11. تدعيم المحتوى المعلوماتي للشركات من خلال استخدام الكشوفات والجداول والنماذج في تقرير الادارة للتعبير وتوضيح اداء الشركة خلال الفترة المالية .
12. مساهمة مراقب الحسابات بشكل فاعل وجيد في زيادة وتعزيز المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية وذلك من خلال بيان معلومات وبيانات ضرورية التي افصحت عنها الادارة او التي لم تفصّل عنها ضمن تقاريرها المالية
13. عدم التزام الشركات المدرجة في السوق المالية باعداد كشف مقارن لبعض الارقام والمؤشرات المهمة لفترة خمس سنوات في الاقل .
14. ضعف المحتوى المعلوماتي فيما يخص عرض سعر الاقفال للسهم بتاريخ الميزانية العمومية والسنة السابقة المحدد في سوق الاوراق المالية .

ثانياً : إستنتاجات تتعلق بدليل التدقيق رقم (2)

1. تعزيز الثقة بالمحتوى الاعلامي للتقارير المالية من خلال إبداء مراقب الحسابات رأيه بالتقارير المالية والتزامه بدليل التدقيق رقم (2) في تقريره المرفق مع البيانات المالية للشركات .
2. دقة وشمولية وموضوعية وإيجاز تقرير مراقب الحسابات المرفق مع البيانات المالية يقابله غموض وعدم متابعة للملاحظات وتأخير في تقديم هذا التقرير لهذه الشركات .
3. توفر أغلب العناصر الاساسية لتقرير مراقب الحسابات المقدم مع البيانات المالية .
4. شمول تقرير مراقب الحسابات لفقرات الايضاحات والتحفّظات والملاحظات المعد مع البيانات المالية للشركات المدرجة في السوق المالية .

التوصيات

يحاول الباحث في ضوء الاستنتاجات التي توصل اليها ان يضع مجموعة من التوصيات التي يعتقد انها سوف تساهم في تطوير وزيادة المحتوى الاعلامي للتقارير المالية للشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية ويأمل ان تحضى بأهتمام المعنيين تحقيقاً للاهداف المطلوبة :-

1. تفعيل دور سوق العراق للاوراق المالية في توجيه وإلزام الشركات المدرجة فيه بعرض تقاريرها المالية وفق القواعد المحاسبية والادلة الرقابية الصادرة وبما يضمن محتوى معلوماتياً واضحاً ومتكاملاً يمكن ان يساهم في ترشيد قرارات المستخدمين لهذه التقارير .
2. ضرورة إلزام الشركات بإعداد ونشر تقاريرها المالية بشكل متكامل دون استبعاد اي جزء من هذه التقارير .
3. إقامة دورات تطويرية وتنقيفية للمحاسبين والمدققين توضح المعايير والقواعد والادلة المحاسبية والرقابية المحلية والدولية وضرورة اعتمادها عند اعداد التقارير المالية وذلك بهدف بيان المحتوى الاعلامي للمستخدمين .
4. وضع إطار عام للتقارير المالية الواجبة العرض للشركات يؤدي الى اشباع اكبر قدر ممكن من حاجات المستخدمين للمعلومات اللازمة لأتخاذ القرارات .
5. تطوير وزيادة جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية من خلال وضع بنود في قانون الشركات تلزم هذه الشركات بالافصاح الكامل عن جميع المعاملات الضرورية للمستخدمين .
6. إلزام مراقبي الحسابات بتقديم تقاريرهم الرقابية خلال مدة مناسبة لتحقيق الفائدة المطلوبة منها .
7. توجيه والزام الشركات المدرجة في سوق الاوراق المالية بأتمادها سياسة الحيطة والحذر من خلال تكوين مخصصات لمواجهة الخسائر المحتملة مع تحديد نسب لهذه المخصصات يمكن ان تكيف وفق معايير ومقاييس معينة مدروسة بشكل علمي وفني .
8. توجيه الشركات بضرورة الافصاح عن الاحداث المهمة التي تقع بين تاريخ الميزانية العامة وتأريخ عرضها على الهيئة العامة للمصادقة عليها وتحديد مسؤوليتها عنها وبيان تأثير هذه الاحداث على البيانات المالية التي تحتويها التقارير المالية للشركات .

9. تفعيل دور مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات في العراق في متابعة والرقابة على التقارير الصادرة عن المحاسبين والمدققين من خلال فحص هذه التقارير قبل المصادقة عليها والتأكد من اعدادها وفق القواعد والادلة الرقابية الخاصة بالعرض والافصاح .
10. اعادة تنشيط دور مجلس المعايير المحاسبية والرقابية من خلال إصدار القواعد والادلة للمحاسبين والمدققين التي تقوي الافصاح وتعزز هذه البيانات للمستخدمين لمواكبة التطورات الحاصلة ، حيث لم يصدر المجلس المذكور قاعدة محاسبية منذ السنة 2001 ودليلاً رقابياً منذ السنة 2003 .
11. مساهمة سوق العراق للاوراق المالية في تثقيف المستثمرين بأهمية البيانات والقوائم المالية في إتخاذ القرارات الاستثمارية من خلال إقامة الندوات وتزويدهم بالنشرات لتوضيح أهمية التقارير المالية لهم .
12. تحفيز الشركات المدرجة في السوق على اصدار تقارير واضحة تحوي افصاحاً كاملاً معدة وفق القواعد المحاسبية والادلة الرقابية الخاصة بالعرض والافصاح من خلال تكريم هذه الشركات ووضع جوائز للتقارير الفائزة .
13. تشجيع الشركات على إصدار تقارير مالية شهرية او فصلية تمكن المستخدمين من إتخاذ القرارات والاعتماد على هذه التقارير على مدار السنة .
14. ألزام الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية بتقديم نسخة من الميزانيات المصادق عليها من قبل الهيئة العامة خلال فترة أقصاها شهرين من تاريخ نفاذ المدة القانونية لتقديم الحسابات الختامية لتلك السنة وبعبسه تترتب غرامات مالية شخصية على أعضاء مجلس ادارة الشركة دون ان تؤثر تلك الغرامات على حسابات الشركة ما لم يكن هناك عذر مشروع للتأخير .